الجمهورية العربية السورية
الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد

مساهمة
للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2019 (GSR-19)
المشاورات حول
"النهج والأدوات والآليات الجديدة والمبتكرة من أجل تحقيق التوصيلية الرقمية للجميع"
من
الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد, الجمهورية العربية السورية

مقدمة :

إننا ندرك في سوريا بأن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو أحد أهم الروافع للنهوض بالعديد من القطاعات الخدمية ومساعد رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والمجتمعي, مما يعود بالنفع على الحياة اليومية لجميع المواطنين، وبشكل خاص في مجال اقتصاد المعرفة وتوفير فرص العمل وتوفير الخدمات. وهذا يتطلب تنظيماً مستمراً متسماً بالابتكار وبعد النظر، من خلال تبني تكنولوجيات جديدة تمكن من تعزيز التنمية المستدامة والتوصيلية الرقمية.

مما لاشك فيه أننا لا نزال نواجه تحدياً لضمان قدرة جميع الأشخاص، أينما كانوا ولأي فئة عمرية انتسبوا، على الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل لاسيما في مجال شبكات الجيل الجديد وانترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية. وهذا يتطلب منا إعداداً لأطر تنظيمية متطورة تساهم في تحقيق التوصيلية الرقمية وتعزز الثقة مع المستهلكين وتمهد الطريق نحو تحول رقمي حقيقي وفاعل ومتطور وليس مجرد تحسين تدريجي، وهذا يتطلب زيادةً في التعاون والشراكات الفعالة بين سائر القطاعات لإحداث تغيير جذري في السوق الرقمية, الأمر الذي سيمكن من إيجاد البنى التحتية والنفاذ المفتوح إلى الشبكات على المستوى الوطني والإقليمي مما يساهم إلى حد كبير في توفير وانتشار الخدمات الرقمية وصولاً لتحقيق التوصيلية الرقمية.
وهذا كله لا يعني بأن إيجاد الأطر التنظيمية المتطورة، على الرغم من أهميتها البالغة، يعتبر هدفاً بحد ذاته، إنما هو أداة تشريعية تهدف إلى تسهيل وتسريع انتشار الخدمات والتطبيقات الرقمية بما يكفل أمن المستهلكين وحماية بياناتهم وفقاً للمبادئ المتفق عليها دولياً، وبالتالي الوصول إلى تحقيق التوصيلية الرقمية.

إننا على يقين بأن توفير التوصيلية الرقمية للجميع يعتبر فرصة مهمة وعظيمة ومعلماً رئيسياً نحو تحقيق التحول الرقمي والاستفادة من جميع المزايا والخدمات التي يوفرها هذا التحول، كما أننا واثقون من عدم وجود مخطط واحد وشامل لأفضل الممارسات، ولكننا نتفق على أنه من الممكن الاستفادة وتبادل الخبرات بيننا جميعاً.

وبناءً عليه نعرض وجهة نظرنا حول مايلي:

المعايير المرجعية للتميز التنظيمي وأداء السوق التي يمكن أن تشكل أساس تنظيم البنية التحتية الرقمية:

إننا نؤمن بأهمية إنشاء إطار مرجعي يرعى المنافسة والتوصيل البيني والتشغيل البيني بين جميع مشغلي شبكات الاتصالات وبين ومقدمي التطبيقات والخدمات.كما أن تشجيع ممارسات تقاسم الشبكات في جميع المستويات والطيف الترددي بين جميع مشغلي ومقدمي الخدمات، مما يساهم في تفادي ازدواجية التكاليف ويتيح النفاذ ميسور التكلفة والسريع والموثوق الذي يحصل عليه المستهلكون.

الأدوات والنهج التنظيمية الجديدة المتاحة لتمكين التجربة الرقمية:

إننا نعتقد أنه ينبغي وضع أطر تنظيمية جديدة ومشتركة قائمة على تكريس التعاون والشراكات بين جميع القطاعات، وتمكن من إيجاد البنى التحتية المشتركة والنفاذ المفتوح إلى الشبكات على المستوى الوطني والإقليمي، مما يساهم إلى حد كبير في توفير وانتشار الخدمات الرقمية وصولاً لتحقيق التوصيلية الرقمية. كما يمكن استخدام صندوق الخدمة الشاملة لتوفير التمويل الجزئي أو الكلي لنشر الشبكات والخدمات إلى جميع المناطق النائية مما يساهم في نشر التحول الرقمي.

كما يجب أن تراعي هذه الأطر إنشاء نظام ترخيص يعمل على تخفيف وإزالة متطلبات منح التراخيص في الخدمات والتطبيقات الرقمية، مما يساعد على نشرها. فضلاً عن أهمية إيجاد طرق لتكريس الشفافية مع الجمهور مما يساعد على مشاركته في العملية التنظيمية.

إن بلادنا من أكبر المساندين لهذه النهج والأدوات والآليات الجديدة والمبتكرة من أجل تحقيق التوصيلية الرقمية للجميع, ونحن نمر حالياً بمرحلة التعافي من فترة صعبة مرت على بلادنا ونرجو من الجميع وعلى الخصوص الاتحاد الدولي للاتصالات تقديم الدعم اللازم لنا وللبلدان المشابهه لتحقيق الأهداف التي نصبو لها جميعا في هذا المجال.